تستغني عن تقييد مها ليغير بين الكسكسة في بكر وهي الحاق الشين بكاف
المؤنث ستا من الفرع الابعد ثانيهما ان مدة التنوين بسوف الطول
فلو كانت فرعها التفاوت مدة التنوين بها واورد ابن مالك على
الاول نعم فرع نعم مع انه اكثر استعمالا ومنع الثاني لقوله تعالى وسوف
يوتي الله المومنين اجرا عظيما مع قوله اولئك سنوتيهم اجرا عظيما
وفيه نظر لان نعم لم يبق بمعنى نعم وانما غير لفظه ليدل على تغير
معناه وكلامنا في فرع هو بمعنى اصله كتشهد وتتشهد ولان الاثنين
ليستا لقوم مخصوصين ولئن سلم يكون احد الحرفين مجازا فانه
اقرب من تخطية المحققين من اللغويين كالزمخشري وغيره القائلين
بان مدة التنوين لسوف الطول **وتا التانيث الساكنة** اي صحة تلك
مسمى تا التانيث الساكنة عليه او دخوله عليه وهي التا الدالة على
تانيث الفاعل او النائب عنه نحو قالت رسلهم فقال فعل ملابس لدخول
تا التانيث الساكنة عليه وانما اختصت التا المذكورة بحيث دلت عليه
لانها تدل على تانيث فاعل او نائب عنه فلا تلحق الا بماله ذلك والصفات
امتنعت عنها لما تلحقها من التا المتحركة الدالة على تانيثها وتانيث
ما فوقها فلا جرم اختصت بالفعل والمراد بالساكنة التي وضعت
على السكون فلا يضر تحريكها لعارض كالتقا الساكنين في نحو قالت
امراة فرعون بخلاف المتحركة بحركة اعراب فمختص بالاسم كقائمة
او بنا فقد تدخل الاسم كلا حول ولا قوة وقد تدخل الحرف كربت
وثمت وانما سكنت تا التانيث للفرق بين تا الافعال وتا الاسما
ولم يعكس لئلا ينضم ثقل الحركة الى ثقل الفعل واختلف في التا
المذكورة فذهب الجمهور الى انها حرف وضع لعلامة التانيث
وزعم الجلولي انها اسم وهو خرق لاجماعهم وعلى قول الجلولي فالذي
في الظاهر بعدها ان يكون بدلا او مبتدا والجملة قبله خبر
ويرده ان البدل صالح للاستغنا به عن المبدل منه وان عود

الضمير

الضمير على ما هو بدل منه نحو اللهم صل عليه الروف الرحيم قليل وان
تقدم الخبر الواقع جملة قليل ايضا كقول
الى ملك ما امه من محارب ٭ ابوه ولا كانت كليب تصاهره ٭
لا يقال تعريف الفعل بهذه العلامات فيه دور لان معرفة الفعل
موقوفة على معرفة صحة دخولها عليه ومعرفة صحة دخولها عليه
متوقفة على معرفته لانا نقول المراد بصحة دخولها استقامة
المعنى وعدم الامتناع بحسب اللغة ولا خفا به في امكان معرفة
ذلك بدون معرفة ان ما دخلت عليه فعل فليتامل فان قيل
بقي من الفعل ما لا يعرف بما ذكره المصنف وهو فعل الامر فكان
على المصنف ان يذكر ما يعرف به الفعل الدلالة على الطلب
مع قبول يا المخاطبة او نون التوكيد قلت يمكن ان يجاب بان
المصنف لعله مشى هنا على مذهب الكوفيين من ان الامر مضارع
مجزوم بلام الامر المقدرة محذوف الزوايد على ما ياتي في باب
الافعال **والحرف** اي ما صدقه وهو كلمة دلت على معنى في
غيرها فقط اي تحتاج فهمه منها الى ذكر غيرها فخرج الاسم لانه
يدل على معنى في غيره وهو النسبة كما يدل على معنى في نفسه
وهو الحدث والزمان ولذلك تخرج بقولنا فقط ما تضمن من
الاسم معنى في غيره كاسما الشرط فانه كما يدل على معنى في نفسه
يدل على معنى في غيره فمن الشرطية دالة على شيئين احدهما
الشخص العاقل وهذا هو المعنى الذي هو به اسم لانه معنى في
نفس الكلمة كما في قولك انسان وهو معناها الوضعي والثاني
معنى الشرطية اعني عقد السببية والمسببية بين الجملتين
اللتين بعدها وهو معنى عرض لها لتضمنها معنى الحرف ولم يلزم
من دلالتها على هذا المعنى ان تكون حرفا لان الحرف ما دل
على معنى في غيره فقط **ما لا يصلح معه** اي يصح ويحسن او

والفعل لانه يدل على معنى في نفسه

Copyright © King Saud University